ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

نحو مشروع ثقافي للجمهورية الثانية

- المسارات البديلة
  بعد فشل مفاوضات سد النهضة
- حدود تقارب الرؤيتين
  العالمية والمصرية لحقوق الإنسان
- تقييم طلاب التعليم
  ما قبل الجامعي خلال الجائحة
- دراما رمضان 2021..
  فرص عودة القوة الناعمة المصرية

MAY 2021
العدد (24)
www.ecsstudies.com
ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

نحو مشروع ثقافي
للجمهورية الثانية

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (24) - 15 مايو 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- حقوق الإنسان من منظور مصري

قضايا دولية 10

- أبعاد الخلاف والتوافق في العلاقات الأمريكية-الإثيوبية
- مبادرة "كوفاكس".. ماذا يعوق التوزيع العادل للقاحات؟

قضايا الأمن والدفاع 20

- المسارات البديلة بعد فشل مفاوضات سد النهضة
- تأثير التوافق المصري-التونسي على القضايا العربية
- التداعيات المحتملة لـ"قضية الفتنة" في الأردن

قضايا السياسات العامة 32

- تقييم طلاب التعليم ما قبل الجامعي خلال الجائحة
- تصنيع اللقاحات بالدول النامية.. قيود الاكتفاء الذاتي

قضايا نوعية 42

- موكب المومياوات.. نحو مشروع ثقافي للجمهورية الثانية
- دراما رمضان 2021.. فرص عودة القوة الناعمة المصرية

كيف يفكر العالم؟ 54

- حدود تقارب الرؤيتين العالمية والمصرية لحقوق الإنسان

بيانات وإحصائيات 62

- مصر في مؤشر الأداء البيئي 2020

الافتتاحية

حقوق الإنسان من منظور مصري

* د.عبد المنعم سعيد

بينما تواجه مصر حزمًا من الاعتبارات "الجيوسياسية" التي تتفاعل مع إقليمها (الأزمة الليبية، والقضية الفلسطينية) والأخرى "الجيواستراتيجية" المرتبطة بمصالحها العليا المباشرة (أزمة سد النهضة)؛ فإنها تتفاعل مع قضايا أخرى لا تقل أهمية لها علاقة بالحوارات العالمية الكبرى حول اتجاه العالم، والسمعة الدولية للدولة المصرية، ومنها قضية وموضوع حقوق الإنسان.

بالنسبة لهذا البعد الأخير، فإن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية عقد مؤتمرًا موسعًا عن "حقوق الإنسان وعالم ما بعد الجائحة"، منطلقًا من تقرير الأمم المتحدة الصادر في شهر ديسمبر الماضي حول هذه القضية. جاء المؤتمر ممثلًا للدولة المصرية بكافة منابعها في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وأركان المجتمع المدني والإعلام المصري والأجنبي وممثلين للسفارات المختلفة.

انتهى المؤتمر إلى بيانٍ أبرز من جانبٍ أهمية الموضوع وإلحاحه على الساحة العالم، ومن ناحية أخرى طرح مجموعة من القضايا البارزة منها: موضوع الحبس الاحتياطي، والإفراج عن محتجزين على ذمة قضايا مختلفة. ودون الدخول في التفاصيل المختلفة للمؤتمر، فإنه مثّل لبنة في التفاعل الفكري بين المركز والموضوع الهام لفت نظر كثيرين على الساحتين الداخلية والخارجية باعتباره يمثل اجتهادًا مصريًا في التعامل مع الموضوع.

جدل عالمي وإقليمي

عالميًا، خلقت الجائحة ضمن ما خلقت مناظرات فكرية عظمى على الساحة العالمية دارت في البحث عن إجابات لأسئلة من نوعية ما إذا كانت الديمقراطية أو السلطوية أكثر كفاءة في إدارة الأزمة الصحية الهائلة، وما إذا كانت القيود الاحترازية على الإنسان التي فرضتها الأزمة يمكنها أن تُفضي إلى أنواع جديدة من السيطرة والهيمنة على حرية الإنسان وأموره الخاصة. الأزمة أيضًا خلقت مناظرة في المقابلة بين حق الإنسان في الحياة، وحقه في العيش بعد أن بات إغلاق الاقتصاد جزءًا من تقييد التجمعات المختلفة، سواء كان ذلك في السياحة أو الصناعة أو حتى أماكن العمل الحكومية.

وفتحت الأزمة مجالات جديدة للمناظرات الحقوقية بين "العولمة" التي نقلت الوباء بين أركان الكوكب، والدولة القومية التي بات عليها تحمل مسئولية مقاومة الوباء بالنظر إلى الآثار التي طالت حقوق الإنسان، وكان أبرزها تزايد خطاب الكراهية، واستهداف الفئات الضعيفة التي أدت إلى تقويض جهود الاستجابة السريعة والفعّالة في مواجهة الجائحة. وبالتالي، أدت إلى تزايد النزعات القومية والعرقية والشعبوية والسلطوية والتراجع عن مكتسبات حقوق الإنسان في بعض البلدان. ووجد الكثير من الحقوقيين أن الجائحة قوضت حقوق الإنسان، من خلال توفير ذريعة لتدابير قاسية وإجراءات قمعية تقيّد حرية الإعلام والصحافة.

إقليميًا، فإن الجائحة أعطت دفعات إضافية للخطاب العالمي الذي يرى أن تخلّف دول الشرق الأوسط في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان يرجع إلى طبيعة الدولة، والتي لم تُفْشِل فقط تجربة "الربيع العربي" وطموحاته، وأدت إلى حروب أهلية ونزاعات كبيرة وإلى الهجرة والنزوح؛ وإنما تدفع -كما حدث في الانتخابات الأمريكية التي واكبت صعود الوباء- إلى التأكيد من قبل الديمقراطيين على وضع قضية حقوق الإنسان على رأس قائمة أولويات التعامل مع دول الإقليم ومن بينها مصر. وبعد فوز الرئيس "جو بايدن" في الانتخابات، فإن قوى متعددة داخل الحزب الديمقراطي أعطت اهتمامًا خاصًا للقضية، خاصةً ما تعلق منها بالدولة المصرية والمملكة العربية السعودية.

اختبار المسيرة التنموية

في مصر، جاءت جائحة كورونا خلال الشهور الأولى من عام 2020 لكي تضع الدولة ومسيرتها التنموية موضع الاختبار أمام أزمة مختلفة جاءت من مملكة أخرى غير ممالك البشر أو ممالك الدول، وإنما هي من الممالك التي تهدد وتقتل ولا تُرَى، ويكون ضحاياها من البشر ومن الثروة. ورغم هذه الإشكالية، فإن الدولة المصرية طرحت تجربتها الخاصة على أساس أن معالجة الجائحة سوف تقوم على أساس "الكفاءة" العلمية والتكنوقراطية في تعبئة الموارد القومية لمواجهة الجائحة. وأقامت الدولة توازنًا معقولًا جرى بين

العزل الاجتماعي، واستمرار الحياة، وأكثر من ذلك المحافظة على الممكن من المسيرة التنموية، وكان هذا التوازن الدقيق أهم عوامل نجاح مصر في تعاملها مع الأزمة، خاصة خلال الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة في التعامل مع ثقافة الشعب المصري الذي يعرف دائمًا ثقافة الازدحام والتواصل الاجتماعي في المناسبات في الحضر والريف.

ورغم ما حدث من تراجع في الإصابات والوفيات منذ مطلع العام الجاري 2021 في مصر والعالم، فإن الأزمة مستمرة وهي لا تخص مصر وحدها وإنما النظام العالمي، مما أثر على مصر أيضًا في أمور كثيرة لها علاقة بالتجارة والسياحة، وفي قناة السويس وأسعار النفط، وما يترتب عليه من تحويلات العاملين المصريين في الخارج. وهكذا تعرضت مسيرة التنمية في مصر التي انطلقت خلال السنوات الخمس الماضية لضربة كبيرة على الرأس عندما انفجرت أزمة كورونا.

ورغم كل الأبعاد السابقة للأزمة فإن المسيرة التنموية المصرية لم تتوقف، وكانت مصر ضمن عدد قليل من دول العالم التي حافظت على معدل إيجابي للنمو خلال سنة الأزمة الأولى، حيث حققت 3.6% معدلًا للنمو في عام الجائحة، ومن المقدر أنها سوف تحقق في العام الحالي -حسب تقديرات بنك بريباس ومؤسسة فيتش- ما بين 2.9% و3.1%. وفي الحقيقة، فإن الدولة المصرية كانت تعبر في مجال حقوق الإنسان عن تأكيدها في عملية التنمية هذه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن الحماية الاجتماعية للأقل حظًا في المجتمع، وهي جزء أساسي من المواثيق الدولية في هذا الشأن.

لكن ذلك لم يعنِ التغاضي عن الحقوق السياسية، حيث حققت منجزات كبرى وغير مسبوقة في استمرار التأكيد على الوحدة الوطنية بين عناصر الدولة المختلفة، خاصة ما بين المسلمين والمسيحيين، وما بين الرجل والمرأة، وجذبت إلى داخل عملية التنمية المناطق "المهمشة" في جنوب مصر، و"العشوائيات" المنتشرة في الحضر، والنائية في سيناء والبحر الأحمر في شرق مصر، والوادي الجديد وساحل المتوسط في غربها.

"الوحدة الوطنية" في هذا الشأن تقع ضمن المشروع التنموي الشامل للدولة المصرية في إطار عملية تنمية واسعة النطاق، لا تؤدي إلى تحسين أحوال المواطنين فقط، أو ترفع من مستوى المعيشة فحسب، وإنما تتضمن وبقوة الاستجابة لحقوق الإنسان الأساسية في المساواة وتحقيق الذات والقدرة على التعبير عنها.

مراجعة من منظور شامل

من جانب آخر، فإن الدولة المصرية طرحت مفهومًا لحقوق الإنسان السياسية المباشرة مستمدًا من التزامات مصر الدولية في العهد الدولي لحقوق الإنسان بما جاء في دستورها الذي ينص بجلاء على حقوق التعبير والتجمع السلمي، وفقًا لما يتماشى مع المشروع المصري الشامل الذي يفرق بين حرية التعبير و"التحريض" الداعي إلى الفوضى أو إقامة دولة دينية تحل محل الدولة المصرية المدنية. وعلى المنوال نفسه، فإن التأكيد على حقوق التجمع "السلمي" تعني حقًا للتظاهر دون أن يكون مدعاة لتعطيل العمل، أو شل المواصلات العامة، أو الاعتداء على المنشآت العامة.

وهكذا فإن مصر شكلت مقتربها الخاص للتعامل مع حقوق الإنسان (الكفاءة في إدارة الأزمة الصحية، واستمرار التنمية، وتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق السياسية) وهو ما جرى طرحه في المؤتمر والتأكيد عليه من قبل المسئولين في الحكومة المصرية.

لكن مع التقدير للمسافات الكبيرة التي قطعتها الدولة المصرية للتعامل الشامل مع حقوق الإنسان؛ فإن المشاركين في المؤتمر طرحوا عددًا من القضايا التي انعكست في البيان الختامي للمؤتمر، وأشارت إلى قضية الحبس الاحتياطي، وضرورة المراجعة في شأنه، مع الدعوة إلى استئناف لجنة "العفو" التي جرى تشكيلها في المؤتمر الأول للشباب المصري من أجل مراجعة حالات المحتجزين في قضايا سياسية. هذه الدعوة للمراجعة في هذه القضية وتلك تتناغم مع حالة الشمول التي يتصف بها المشروع المصري للنهضة والداعي إلى المشاركة من قبل كافة الأطراف الوطنية في هذا المشروع.